بيانات صينية ضغطت أيضا عليها

أسعار النفط تميل للانخفاض بعد مخرجات دون التوقعات لـ«أوبك +»

تذبذبت أسعار النفط الخام في التعاملات المبكرة، أمس الخميس، مع ميل للتراجع، بعد مخرجات دون توقعات السوق، لاجتماع عقده تحالف «أوبك +» قبل يوم.

وقال بيان صادر عن منظمة البلدان المنتجة للنفط «أوبك»، إن التحالف قرر مواصلة تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا، لحين عقد اجتماع في 4 أكتوبر المقبل.

كانت الأسواق تتوقع تخفيف قيود الإنتاج بأكثر من الكمية المقررة، وسط ضغوط فرضها الرئيس الأمريكي جو بايدن قبل أسبوعين، طالب فيها التحالف بزيادة أكبر في الإنتاج.

وعند الساعة (07:15 ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم نوفمبر، بنسبة 0.09 بالمئة أو 6 سنتات، إلى 71.51 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أكتوبر بنسبة 0.12 بالمئة أو 8 سنتات، إلى 68.50 دولارا للبرميل.

وضغطت بيانات صينية صدرت، على أسعار النفط، بإعلان مؤسسة «كايشين» للبيانات الاقتصادية، انكماش مؤشر مديري مشتريات التصنيع خلال أغسطس الماضي، في مؤشر سلبي على الطلب المحلي والخارجي على الصناعات المحلية في البلاد.

اقتصاد تركيا ينمو بقوة عند 21.7 بالمئة في الربع الثاني

نما الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بنسبة 21.7 بالمئة على أساس سنوي، خلال الربع الثاني من العام الجاري، في مؤشر على تعافي أحد اقتصادات مجموعة العشرين، من التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا.

وتعد هذه النسبة الأعلى بين الأرقام المسجلة والمعلن عنها منذ عام 1999، وفق بيانات رسمية.

وقال مكتب الإحصاء التركي في بيان، إن النمو في الربع الثاني كان أقوى من الربع الأول، الذي سجل نموا بنسبة 7.2 بالمئة على أساس سنوي.

ووفق البيان، قفز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45.8 بالمئة في قطاع الخدمات، و40.5 بالمئة في قطاع الصناعة وسط تحسن في الطلب المحلي والعالمي على الاستهلاك.

كذلك، ارتفع الناتج المحلي على أساس سنوي في الأنشطة المهنية والإدارية وأنشطة الخدمات المساندة بنسبة 32.4 بالمئة، و25.3 بالمئة في المعلومات والاتصالات، و8.5 بالمئة في الإدارة العامة، والتعليم، والصحة.

وعلى أساس فصلي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسميا، بنسبة 0.9 بالمئة مقارنة بالربع السابق.

وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الماضي 1.581 تريليون ليرة (188.566 مليار دولار)، مقارنة مع 1.03 تريليون ليرة (175.5 مليار دولار) على أساس سنوي.

وارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المقيمة بنسبة 22.9 بالمئة، وزاد الاستهلاك النهائي الحكومي بنسبة 4.2 بالمئة، كما زادت صادرات السلع والخدمات بنسبة 59.9 بالمئة في الربع الثاني، على أساس سنوي.

الجزائر: «سوناطراك» تتوقع 33 مليار دولار إيرادات في 2021

أعلنت شركة «سوناطراك» الجزائرية للمحروقات (حكومية)، أنها تتوقع ارتفاع إيراداتها السنوية بنحو 13 مليار دولار، صعودا إلى 33 مليار دولار هذا العام، من 20 مليار العام الماضي.

جاء ذلك على لسان الرئيس التنفيذي للشركة، توفيق حكار، خلال زيارة إلى ميناء أرزيو النفطي بولاية وهران غربي البلاد، وفق وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.

وأشار المسؤول الجزائري إلى إن «إيرادات الشركة نهاية السنة ستكون ما بين 30 إلى 33 مليار دولار، حسب تطور السوق النفطية فيما تبقى من العام».

والايرادات المتوقعة هذا العام تعادل إيرادات الشركة في 2019، قبل جائحة كورونا وتداعياتها على الطلب والأسعار.

ولفت حكار إلى «تحسن كبير في مداخيل سوناطراك مقارنة بالسنة الماضية، حسن تأثرت أنشطة الشركة بجائحة كورونا».

وأوضح المسؤول الجزائري أن الشركة حققت دخلا بمقدار 20 مليار دولار حتى 20 أغسطس الحالي، وهو رقم يعادل مداخيلها طيلة السنة الماضية.

وتراجعت مداخيل سوناطراك الجزائرية العام الماضي جراء جائحة كورونا، وتهاوت الايرادات من 33 مليار دولار عام 2019، إلى 20 مليار دولار. وعلى إثر ذلك، قلصت الدولة الانفاق الحكومي بواقع 50 بالمائة.

ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة ومزمنة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز) إذ تمثل 93 بالمائة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات حكومية رسمية.

وأعلن الرئيس الجزائري سابقا ان البلاد تستهدف صادرات غير نفطية هذا العام بين 4 إلى 5 مليارات دولار، صعودا من 2.6 مليار دولار في 2020، ضمن خطة انعاش اقتصادي وعد بها عقب وصوله للحكم في ديسمبر 2019.

توفيق حكار

«موديز» تتوقع تحسن أرباح البنوك الإماراتية مع تقليص المخصصات

توقعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، أن تحقق البنوك الإماراتية الكبيرة انتعاشا قويًا في صافي الأرباح مع تخفيف المخصصات خلال 2021.

وأضافت الوكالة في تقرير أن هذا التحسن يرجع إلى تعافي الاقتصاد وثقة المستهلك مع تخفيف قيود جائحة كورونا، وإطلاق حملة تطعيمات واسعة.

وتوقع التقرير أن تتحسن ربحية المحصلة النهائية تدريجياً خلال 12 – 18 شهرًا القادمة، حيث تقوم البنوك بتخفيف جهود التزويد.

وذكرت الوكالة أن أكبر 4 بنوك إماراتية، وهي: أبوظبي الأول، والإمارات دبي الوطني، وأبوظبي التجاري، ودبي الإسلامي، سجلت أرباحا صافية بلغت 4 مليارات دولار بارتفاع 17 بالمئة على أساس سنوي خلال النصف الأول من 2021.

وأرجع التقرير، ارتفاع الأرباح إلى خفض مخصصات خسائر القروض المتعثرة، إذ تراجعت المخصصات 38 بالمئة على أساس سنوي في النصف الأول.

وقال التقرير: «قد تزيد المخصصات مجددا حين ينتهي برنامج البنك المركزي لإرجاء سداد الديون، ويحتمل أن يترتب على ذلك زيادة القروض المتعثرة مع مواجهة عملاء معسرين ضغوط مدفوعات بسبب الجائحة».

وقرر مصرف الإمارات المركزي تمديد التمويل الذي قدمه لتأجيل سداد القروض ضمن خطة التحفيز الاقتصادي إلى نهاية العام 2021.

وتوقعت الوكالة أن تعود أرباح أكبر أربعة بنوك في الإمارات لمستويات ما قبل الجائحة في 2022 أو 2023.

ويعمل في الإمارات 48 مصرفا، بينها 22 مصرفا محليا و26 بنكا أجنبيا، تخدم أكثر من 9.5 ملايين مواطن ومقيم.

ارتفاع التضخم بمنطقة اليورو لأعلى مستوى خلال عقد

أظهرت البيانات الأولية لمكتب الإحصاءات الأوروبية «يوروستات»، ارتفاع معدل التضخم السنوي بمنطقة اليورو إلى 3 بالمئة في أغسطس الجاري، وسط ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. وأوضح المكتب في تقرير، أن معدل التضخم السنوي في المنطقة (تضم 19 دولة) ارتفع من مستوى 2.2 بالمئة في يوليو السابق.

وعلى أساس شهري، زاد معدل التضخم بنسبة 0.4 بالمئة خلال أغسطس، مقابل انكماش 0.1 بالمئة في يوليو السابق له.

وارتفع التضخم – الذي يستثني بعض البنود من بينها الغذاء والطاقة– بنسبة 1.6 بالمئة هذا الشهر، مقارنة مع 0.9 بالمئة الشهر الماضي. وأظهر التقرير، ارتفاع أسعار الطاقة سنويا بنسبة 15.4 بالمئة خلال أغسطس، فيما زادت أسعار الخدمات 1.1 بالمئة. وتترقب الأسواق اجتماع البنك المركزي الأوربي يوم 9 سبتمبر القادم، وسط توقعات أن يتخذ قرارا بشأن مشتريات السندات خلال الثلاثة أشهر المقبلة.

وتشمل منطقة اليورو، بلدان بلجيكا وألمانيا وإستونيا وإيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وقبرص الرومية، ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا المتحدة.

إياتا: تباطؤ نمو الطلب العالمي على الشحن الجوي في يوليو

أظهرت بيانات الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، تباطؤ نمو الطلب على الشحن الجوي العالمي في يوليو / تموز الماضي إلى 8.6 بالمئة قياسا على مستويات ما قبل الجائحة.

وأضاف الاتحاد في تقرير، أن الطلب العالمي على الشحن الجوي سجل نموا بنسبة 9.2 بالمئة في يونيو الماضي، قياسا على الشهر المماثل من 2019.

وتم الاعتماد في المقارنات على بيانات 2019، نظرا لأن المقارنات بين النتائج الشهرية 2021 و2020 مشوهة بالتأثير الاستثنائي لجائحة كورونا.

وحسب التقرير، «تستمر الطاقة الاستيعابية في التعافي لكنها ما تزال منخفضة بنسبة 10.3 بالمئة مقارنة بشهر يوليو 2019».

وذكر التقرير أن الظروف الاقتصادية تستمر في دعم نمو الشحن الجوي، متوقعا أن يكون لمتحور دلتا بعض المخاطر على قطاع الشحن الجوي.

وزاد: «إذا تعطلت سلاسل التوريد وخطوط الإنتاج، فمن المحتمل حدوث تأثير غير مباشر على شحنات الشحن الجوي».

ويعد قطاع السفر من أكثر من القطاعات تأثرا بجائحة كورونا خلال 2020، ومن المتوقع أن تستمر تأثيراته على القطاع حتى 2024.

والاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» تأسس عام 1945، ويمثل نحو 260 شركة طيران حول العالم، تسهم بنحو 83 بالمئة من حركة النقل الجوي العالمية.

صندوق النقد: الأردن أظهر أداء قوياً في تنفيذ برنامجه الإصلاحي

قال صندوق النقد الدولي، إن الأردن أظهر أداءً قوياً في تنفيذ برنامجه الإصلاحي، الهادف إلى تعزيز النمو الشامل وزيادة فرص العمل، مع الحفاظ على سلامة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي.

جاء ذلك، في بيان صادر عن الصندوق ، عقب اختتام مجلسه التنفيذي المراجعة الثانية للبرنامج الإصلاحي مع الأردن.

ووافق مجلس الصندوق، في اجتماعه المنعقد في 30 يونيو الماضي في واشنطن، على زيادة استفادة الأردن من البرنامج في إطار تسهيلات التمويل الدولية بحوالي 200 مليون دولار.

وقال الصندوق إنه بمحصلة الاجتماع، تمت الموافقة على سحب الأردن ما قيمته 144.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 206 ملايين دولار) متوفرة على الفور. وبذلك يصل إجمالي مدفوعات صندوق النقد الدولي إلى الأردن، حسب البيان، منذ بداية العام 2020 إلى 641.51 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 900 مليون دولار).

وفي 25 مارس 2020، وافق صندوق النقد، على قرض ممتد للأردن بقيمة 1.3 مليار دولار، موزع على شرائح تصرف على مدى 4 سنوات.

وتسببت جائحة كورونا بخسائر فادحة في الاقتصاد، وانكمش الإنتاج بنسبة 1.6 بالمئة في 2020.

وأدى الانكماش الاقتصادي، والارتفاع المرتبط بالوباء في عجز المالية العامة والعجز العام المجمع، إلى ارتفاع الدين العام إلى 88 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2020.

أصول السعودية الأجنبية تفقد 16.5 مليار ريال في يوليو

تراجعت الأصول الاحتياطية السعودية بنسبة 1 بالمئة أو 16.5 مليار ريال (4.4 مليارات دولار) خلال يوليو الماضي، إلى 1.655 تريليون ريال (441.3 مليار دولار).

وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي الصادرة، تراجعت الأصول الاحتياطية من 1.672 تريليون ريال (445.8 مليار دولار) في يونيو 2021.

وعلى أساس سنوي، تراجعت الأصول الاحتياطية بمقدار 24.25 مليار ريال (6.46 مليارات دولار)، نزولا من 1.678 تريليون ريال (448 مليار دولار).

وتضررت إيرادات المملكة، التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، جراء انخفاض الأسعار والطلب على الخام بفعل تفشي فيروس «كورونا» محليا وعالميا.

وفقدت السعودية 50 مليار دولار من احتياطاتها الأجنبية خلال شهري مارس وأبريل 2020، منها 40 مليار دولار تم تحويلها لصندوق الدولة السيادي (صندوق الاستثمارات العامة) ليستغل الفرص في الأسواق العالمية مع تداعيات «كورونا».

«أمازون» تستثمر أكثر من مليار جنيه في مصر

افتتحت شركة «أمازون»، مستودعا في مدينة العاشر من رمضان بمحافظة الشرقية في مصر، ليصل بذلك استثمارات الشركة إلى مليار جنيه.

وقال رونالدو مشحور، نائب رئيس الشركة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن هذا المستودع، الذي تم تجديده، يقع على مساحة 28 ألف متر مربع، ويُعد جُزءاً من استثمارات الشركة في مجال الخدمات اللوجستية بالسوق المصرية.

وأشار خلال احتفالية الثلاثاء حضرها رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، إلى أن المستودع يستهدف توفير تجربة تسوق وتوصيل أكثر سرعة لتلبية طلبات عملاء التسوق عبر الإنترنت، كما أنه سيسهل تقديم المزيد من المنتجات إلى شريحة أكبر من العملاء في مصر، وذلك أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، نوّه نائب رئيس الشركة إلى أن الشركة تستثمر أكثر من مليار جنيه في مصر، وتوفر ما يزيد على 3000 وظيفة، وتمتلك أكثر من 15 محطة توصيل على مستوى الجمهورية، ويحتل السوق المصري المرتبة الأولى من حيث استثمارات أمازون في القارة الإفريقية.

وأشار إلى أن استثمارات «أمازون» الجديدة تؤكد التزام الشركة الراسخ والمتواصل تجاه دعم وتعزيز القطاع الاقتصادي؛ إذ تحرص الشركة على جلب أفضل التقنيات والابتكارات اللوجستية للمنطقة، والتي من شأنها النهوض بمستوى قطاع التجارة الإلكترونية وازدهاره. من ناحيته، أشار عمر الصاحي، المدير العام لشركة «أمازون وسوق دوت كوم» في مصر، إلى أن هذا المستودع يعد الأول من نوعه في قارة أفريقيا، لافتا إلى أن استثمارات «أمازون» في البنية التحتية الحديثة، والتكنولوجيا المتقدمة، والخدمات رفيعة المستوى، تتوافق مع برنامج عمل الحكومة المصرية، ومنوها في الوقت نفسه إلى أن الشركة تعمل على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر لتوسيع نطاق أعمالها عبر الإنترنت.

نمو الاقتصاد الفرنسي 1.1 بالمئة في الربع الثاني 2021

نما إجمالي الناتج الداخلي الفرنسي بنسبة 1.1 بالمئة في الربع الثاني من 2021 على أساس فصلي، بعد نمو نسبته صفر بالمئة في الربع الأول.

وقال المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية في بيان، إن الطلب المحلي النهائي (باستثناء الأسهم) ساهم إيجابيا في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

ورغم هذا النمو، بقي إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني أقل بـ3.2 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع الرابع من 2019 قبل الوباء.

وكان إجمالي الناتج المحلي لفرنسا سجل انكماشا نسبته 8.2 بالمئة في 2020.

وفي تصريحات سابقة لوزير الاقتصاد برونو لومير، خفضت فرنسا توقعات نموها لعام 2021 من 6 إلى 5 بالمئة، بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضتها جائحة كورونا.

ووفقا للمعهد الفرنسي، ساهمت التجارة الخارجية بشكل سلبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نمت الواردات 1.7 بالمئة، والصادرات 1 بالمئة فقط، مقارنة بالربع الأول.

وتعافى الإنفاق الاستهلاكي للأسر 1.0 بالمئة في الربع الثاني على أساس فصلي، مقارنة بـ0.0 بالمئة في الربع الأول 2021.

نمو الاقتصاد الهندي بنسبة 20.1 بالمئة

سجل اقتصاد الهند نموا قياسيا بلغ 20.1 في المائة بين أبريل ويونيو، حسبما أظهرت معطيات رسمية، بدفع من قطاعي التصنيع والبناء فيما استعاد النمو عافيته بعد تدابير إغلاق صارمة العام الماضي استمرت أشهرا.

وهذه أكبر نسبة نمو مسجلة منذ بدأت نيودلهي تدوين الإحصاءات الفصلية في عام 1996. وكان المحللون يتوقعونها على نطاق واسع بعد انكماش غير مسبوق بلغ 24.4 في المائة، في الفترة نفسها من العام الماضي عندما كانت معظم المصانع متوقفة عن العمل.

وسجلت الصادرات نموا بنسبة 39 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتسهم بـ23.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يشير إلى طلب عالمي قوي على السلع الهندية ومنها منتجات البترول والمجوهرات والأحجار الكريمة.

لكن بالمقارنة مع الربع السابق في 2021، تراجع ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بنسبة 16.9 في المائة، بحسب تقديرات وكالة فرانس برس، ما يعكس تداعيات زيادة غير مسبوقة في أعداد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في أبريل ومايو.

وخفض المحللون توقعاتهم لآفاق النمو في الهند وسط ريبة إزاء حجم الاضرار التي لحقت بالاقتصاد.